

Distr.
LIMITED

TD/L.417
25 April 2008

ARABIC
Original: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



الدورة الثانية

أكرا، غانا

٢٠-٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

البند ٨ (أ) من جدول الأعمال

موجز اجتماع المائدة المستديرة المواضيعي التفاعلي ٦

حلول إدارة الديون الداعمة للتجارة والتنمية

١- ترأس اجتماع المائدة المستديرة سعادة السيد إغوستي أغونغ ويساكا بوجا، سفير إندونيسيا. وتولى إدارة النقاش السيد إلياس إ. نغالاندي، المدير التنفيذي لمعهد الإدارة الاقتصادية الكلية والمالية في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛ وشارك في الاجتماع كأعضاء في حلقة النقاش سعادة السيد هاكون غولبراندسن، كاتب الدولة للتعاون، نائب وزير، من النرويج، والسيد سنان الشبيبي، محافظ البنك المركزي العراقي، والسيد يورغن زاتلر، نائب مدير عام معني بسياسات التنمية المتعددة الأطراف والأوروبية والتجارة، وزارة التعاون الاقتصادي والتنمية، من ألمانيا.

٢- مع أن حالة ديون البلدان النامية قد تحسنت عموماً في السنوات الأخيرة في معظم البلدان المدينة نتيجةً لتخفيف الديون ووجود مناخ اقتصادي خارجي ملائم، فإن ما تشهده الفترة الحالية من تقلبات مالية يبين مدى هشاشة هذه الظروف. وفي ظل استفحال الوضع الاقتصادي العالمي، هناك خطر حقيقي يتمثل في تدهور حالة الديون من جديد. وبالتالي، فإن القدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل ومواصلة التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية أمران يتطلبان إحراز مزيد من التقدم في مجال إدارة الديون. وإضافة إلى ذلك، يتعين على البلدان المدينة أن تعزز نظمها الضريبية والمالية، كما يتعين على البلدان المانحة أن تفي وفاءً كاملاً بالتزاماتها فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية. وينبغي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) أن يواصل أعماله بشأن قضايا الديون وتمويل التنمية، بما يشمل إتاحة تعاون تقني في مجال إدارة الديون.

٣- وقد استفادت بلدان نامية عديدة، كثير منها من أفريقيا جنوب الصحراء، من تخفيف الديون في إطار برنامج البلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف الديون. ودُعمت تلك الاستفادة

بتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي كان في جزء منه استجابةً لإصلاحات سياساتية ولتحقيق قدر أكبر من الاستقرار في الاقتصاد الكلي.

٤- وقدّم أحد أعضاء حلقة النقاش عرضاً مفصلاً عن أسباب مشكلة الديون في العراق والشروط المواتية بصورة استثنائية التي استفاد منها هذا البلد فيما يتعلق بتخفيف ديونه من أجل تمكينه من استعادة القدرة على تحمل الديون الخارجية.

٥- وظلت إدارة الديون أداة حاسمة لضمان القدرة على تحمل الديون وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في ضوء التغيرات الحالية في بنية ديون كثير من الاقتصادات النامية، وبالنظر كذلك إلى أن زيادة الاستثمار في القطاعات الاجتماعية التي لها مردود استثماري منخفض قد تكون على حساب الاستثمار في القطاع الإنتاجي حيث العوائد عالية عموماً.

٦- واعتُبر أن تشيكله الديون الخارجية لها نفس أهمية مستوى الديون، كما اعتُبر أن استراتيجيات إدارة الديون ينبغي أن تتفادى أوجه عدم التوافق المتعلقة بأسعار العملات وبآجال الاستحقاق. وإضافة إلى ذلك، ذُكر أن حالة ديون بلد ما ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأدائه من حيث النمو. ولما كان مفترضاً في الاقتراض الخارجي أن يؤدي إلى زيادة القدرة التصديرية للبلد المعني، فقد كان من الضروري أن تُستخدم القروض الخارجية في الاستثمار المنتج.

٧- وسلّط الضوء على أن ازدياد الديون المحلية تطوّر رئيسي يستدعي اهتماماً خاصاً بالنظر إلى المخاطر التي ينطوي عليها. وعلى وجه التحديد، يتعلق أحد التحديات بعدم وجود بيانات موثوقة بشأن الديون المحلية.

٨- وإضافة إلى العلاقة بين النمو والقدرة على تحمل الديون، اعتُبر أن من الأهمية بمكان أيضاً الاعتراف بسمّة عامة تتمثل في أن التسديد الصافي للديون الخارجية يتطلب دائماً وجود فائض في الحساب الجاري للبلد المدين ووجود عجز في الحساب الجاري للبلد الدائن كطرف مقابل، وهو أمر كثيراً ما يتغاضى عنه واضعو السياسات.

٩- وينبغي إعادة تصميم عملية إدارة الديون بحيث تكون موضع اعتبار في سياق إمكانية وقوع هزات خارجية. وفي هذا الصدد، ذُكر أن تقلب معدلات التبادل التجاري في أفريقيا يفوق بأربعة أمثال تقلب نفس المعدلات في البلدان المتقدمة، ومرد ذلك أساساً التقلبات الحادة في أسعار السلع الأساسية الأولية.

١٠- وأُفيد بأن شروط الإقراض يتعين أن تكون شفافة تماماً، كما ينبغي اعتبار الديون لا كمسألة مالية فحسب بل كمسألة أخلاقية أيضاً. ولتفادي تكرار حدوث أزمات متعلقة بالديون، يتعين على المقرضين أن يتبعوا مبدأ الإقراض المسؤول، عن طريق تقييم وضع المقترضين قبل منح القرض. وتولي النرويج، باعتبارها مانحاً رئيسياً يدعم برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي التابع للأونكتاد، اهتماماً خاصاً لمشكلة الديون البغيضة. وذُكر أن إدارة الديون بصورة ملائمة ليست كافية لمسايرة حالة الديون الخارجية، فمن الضروري أيضاً وجود حوكمة رشيدة وتدابير لمكافحة الفساد، وتعبئة الموارد الداخلية، ووجود بيئة اقتصاد كلي داعمة.

١١- وينبغي لمختلف الجهات صاحبة المصلحة أن تحدد سبلاً ووسائل لتحسين شفافية شروط الإقراض. ومن شأن الإطار الخاص بالقدرة على تحمل الديون التابع لصندوق النقد الدولي/البنك الدولي أن يكون مفيداً في اتخاذ مبادرة بشأن شفافية الديون وأن يتيح تنسيقاً أفضل لسياسات الإقراض.

١٢- ويمكن للإطار الخاص بالقدرة على تحمل الديون، وهو أداة مفيدة، أن يُطوّر أكثر بحيث يُبيّن الاستثمارات التي تمت بالاستعانة بالقروض الخارجية؛ ويدرج الأزمات الخارجية في تحليل القدرة على تحمل الديون؛ ويربط تحليل الديون الخارجية بتحليل الديون العامة الداخلية؛ ويعكس على نحو متحرك نوعية المؤسسات الداخلية. واعتُبرت إسهامات جميع الجهات صاحبة المصلحة ضرورية لضمان مواصلة تطوير الإطار الخاص بالقدرة على تحمل الديون في هذه الاتجاهات وفي اتجاهات أخرى.

١٣- ومن أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، يمكن توسيع نطاق تخفيف الديون ليشمل جميع البلدان النامية، بدون الإضرار بالبلدان التي استطاعت أن تتفادى مشاكل كبيرة فيما يتعلق بخدمة الديون. وثمة حاجة إلى وسائل إقراض دولي مبتكرة لتخفيف تأثير الهزات الخارجية. وإضافة إلى ذلك، يوجد نقص في التنسيق بين المستفيدين من البرامج المتعلقة بقدرات إدارة الديون والمناحين ومنظمي هذه البرامج.

١٤- وحصل اتفاق واسع في الاجتماع بشأن فائدة برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي وبشأن الدعم المقدم من الأونكتاد فيما يتعلق ببناء القدرات في مجال إدارة الديون. وذكر أن هذا الدعم، إلى جانب العمل التحليلي الذي يقوم به الأونكتاد، ينبغي أن يُعزّز أكثر. ويمكن للأونكتاد أن يساعد في وضع أدوات لتقييم ضعف مختلف الجهات الفاعلة ومختلف الأدوات، الأمر الذي قد يتطلب أيضاً في بعض الحالات إشرافاً أقوى؛ كما يمكن للأونكتاد أن يساعد في تصميم أدوات وتدابير مالية أفضل من أجل مراقبة تدفقات رؤوس الأموال المزعزعة للاستقرار؛ وفي تقييم المخاطر؛ وفي تقديم المشورة بشأن تعزيز الاستثمار المنتج والنمو.

— — — — —